أثر السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية بالعراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٦)

م. م. أحمد كامل حسين الناصح
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المستخلص

تسعى تركيا ضمن سياساتها المائية ومنذ زمن بعيد وبأصرار على تنفيذ المزيد من بناء السدود والمشاريع التخزينية المائية على حوضي دجلة والفرات، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تناقص معدل الواردات المائية لنهري دجلة والفرات الداخلة للاراضي العراقية .وبالتالي التأثير على مقومات التنمية الزراعية العربية بشكل عام والتنمية الزراعية بالعراق بشكل خاص ومن ثم تهديد الامن الغذائي الوطني.

لذا فأن البحث يهدف الى الوقوف على اهم المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق نتيجة التوسع في المشاريع المائية التركية وتأثيراتها على التنمية الزراعية .

اظهرت نتائج البحث ان معدلي الوارد المائي لنهري دجلة والفرات قد تناقص بشكل كبير في السنوات الاخيرة عنه في السنوات الماضية ،بمعنى انه كلما تقدمت السنيين كلما تناقص الوارد المائي للنهرين المذكورين ،وذلك نتيجة السياسة المائية التي تنتهجها تركيا في الاستمرار بتنفيذ المشاريع المائية على النهرين. كما وجدت الدراسة ان هذه السياسة لها الاثر السلبي على الاراضي الزراعية نتيجة تضرر الاخيرة بزيادة تملح التربة وانتشار ظاهرة التصحر في مساحات زراعية واسعة وعلى اعاقة الخطط التنموية الزراعية في العراق . اذن هناك حقيقة واحدة وهي ان توفر المياه يبقى المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بالعراق وليس الاراضي لذلك تتجسد خطورة ما تقوم به تركيا من الاستحواذ على نهري دجلة والفرات كمحدد رئيسي امام تنفيذ برامج الخطط الزراعية في العراق.

بناء على ما تقدم يمكن الاقتراح بمواصلة وزارة الموارد المائية التفاوض مع الجارة تركيا بشان سياستها المائية وفق القوانيين الدولية في هذا الجانب والتوصل الى حل يرضي الطرفين . والعمل الجاد على كري نهري دجلة والفرات ابتدأ من دخولهما الى الاراضي العراقية وذلك لاجل ارتفاع منسوب المياه وتخفيض نسبة الاملاح فيها وبناء المزيد من السدود الضخمة لاستيعاب اكبر كمية ممكنة من المياه الواردة .

المقدمة

تعد تركيا من الدول الغنية بالموارد المائية،حتى انها توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية. وتقدر مواردها المائية السنوية بنحو ٢٠٣ مليار م^3، تستخدم منها فقط ١٥.٦ مليار م^3 ، نظرا لما تتمتع به تركيا من ارتفاع كمية الهطول المطري والثلجي فيه[١] .

لقد توجهت تركيا نحو استثمار مكثف لمصادرها المائية في جنوب وشرق الاناضول منذ بداية الثمانينات، وهي المنطقة المتاخمة للحدود السورية - العراقية، وكان الاساس في هذا الاستثمار مشروع غاب GAP والمتضمن بناء عشرات السدود والمحطات الكهربائية في المنطقة للاستفادة منها في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة ومجالات اخرى، ومنذ بداية المشروع اقيم في اطاره أكثر من عشرين سداً مائياً، اهمها سد اتاتورك على نهر الفرات، وقد اضيف للمشروع توجه تركي جديد لاستثمار واسع لمياه نهر دجلة انطلاقا من اقامة سد "اليسو" الذي جرى تدشينه مؤخراً بالقرب من مثلث الحدود السورية- العراقية- التركية، والمقرر انجازه في العام ٢٠١٣، ليصبح احد اهم المشاريع المائية على نهر دجلة .

ومثلما اثر سد اتاتورك على مستوى تدفق مياه الفرات الى سوريا والعراق، فإن من المنتظر ان يؤثر السد الجديد بصورة سلبية على تدفق مياه دجلة الى البلدين، مما سوف يغير الخريطة المائية في هذا المثلث، ويدفع الى نشوء وتطور صراعات جديدة، تزيد الصراعات القديمة والقائمة حول المياه حدة[٢].

وكان من الطبيعي ان يتاثر العراق بسياسة تركيا المائية التي لا تراعي حقوقة التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، وذلك لكونها دولة مصب رغم ان القوانيين والمواثيق الدولية تقر هذه الحقوق، وبالتالي اثرت هذه السياسة في التنمية الزراعية العربية ولا سيما في العراق الذي هو الان بامس الحاجة لتلك التنمية (نظرا للظروف الصعبة المعروفة لدى العالم) . بسبب عدم استقرار معدلات الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات، وارتفاع ملوحة المياه مما ادى الى ارتفاع ملوحة التربة في وسط وجنوب العراق.

١- منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) ، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، هولندا نيسان/ ١٩٩١ جدول ٤ ص٢٧

٢- سارة ، فايز (كاتب سوري) سوريا وجواره ..... مشكلة المياه - صحيفة الوطن العمانية -٢٦ تشرين اول ٢٠٠٦ . راجع الموقع الكتروني http://www.thisissyria.net/2006/10/26/mediaarticles/11.html

مشكلة البحث

ليس خبرا جديدا من ان هناك مشكلة مائية بالوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص كونة احد الدول المتشاطئة مع تركيا بسبب السياسة المائية لتركيا المتمثلة بالمشاريع المائية، لكن ما يزيد من حدة المشكلة هو كثرة تلك المشاريع على نهري دجلة والفرات بالاونة الاخيرة، اذ تسعى تركيا باصرار الى تنفيذ المزيد من مشروعاتها الخزنية والاروائية والتي كان اخرها اقامة سد "اليسو" على نهر دجلة. مما له اثر سلبي على الواردات المائية الداخلة الى العراق والذي يؤدي بالضرورة الى الاضرار بالتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص .

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((ان موارد المياه في العراق تتعرض الى مشكلات مستقبلية، نتيجة السياسة المائية السلبية لنهري دجلة والفرات من قبل تركيا، مما سيكون له اثر سلبي واضح على التنمية الزراعية بالعراق ومستقبل الامن الغذائي الوطني)).

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الاتي:

١- التعرف على حجم المشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات.
٢- الوقوف على اهم المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق نتيجة التوسع في المشاريع المائية التركية وتأثيراتها على التنمية الزراعية.
٣- اقتراح الحلول للحد من المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق.

أسلوب التحليل ومصادر البيانات

يعتمد اسلوب التحليل على الجانب الوصفي. اما مصادر البيانات فهي مصادر ثانوية مثل الجهاز المركزي للاحصاء، وزراة الزراعة، وزارة الموارد المائية، البحوث والرسائل والاطاريح ذات العلاقة .

وقد تضمن البحث مبحثين الاول منها يتناول واقع السياسة المائية التركية والمشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات. بينما تضمن المبحث الثاني تأثير السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق في ثلاثة محاور وهي مشكلة تملح الآراضي الزراعية والتصحر والسياسة المائية وأثرها على تنفيذ الخطط الزراعية .

منتهيا البحث بأهم الآستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول/ واقع السياسة المائية التركية

قد يتبادر الى الذهن حقيقة الاحتياجات المائية التركية للاغراض الزراعة المروية التي لا يبرر بها اقامة مشاريع مائية خزنية ضخمة جدا، حيث ان كل ما يستخدم من المياه لاغراض الري يبلغ حوالي ٩.٠٤ مليار م^3 من اجمالي ما تملكة من موارد مائية تقدر بنحو ٢٠٣ مليار م^3 سنويا [٣].ومن المعروف لدى الباحثيين بشوؤن تركيا ان مساحة اراضيها تقدر بنحو ١١٠ مليون دونم ٣٦ % من اجمالي مساحة تركيا وتشكل مساحة الاراضي المروية فيها نسبة ١٣% فقط، اي بحدود ١٤.٦ مليون دونم زرعت في عام ١٩٩٢ م[٤] .

لذلك لو امعنا النظر جيدا نجد ان دولة تركيا لديها اكتفاء ذاتي من الغذاء، وليس ذلك فحسب وانما ايضا انها تصدر اغذية مهمة خاصة الحبوب والحيوانات الحية والصوف، اذ تعتبر تركيا الدولة التاسع عشر في العالم من حيث امكانيتها التصديرية من هذه السلع[٥]

ومن هنا نجد انه بالرغم من الاحتياجات المائية المحدودة لاغراض الزراعة المروية التي تتروح بحدود ٤.٤ % من مجموع الموارد المائية . الا انها مازالت مستمرة في انشاء السدود والخزانات المائية منذ عام ١٩٦٠ ولحد اخر سد الذي تم وضع حجر الاساس له وهو سد (اليسو) على نهر دجلة عام ٢٠٠٦ وبذلك يبلغ عدد السدود ١١٣ سد لحد الان .

اولا: تركيا وموارده المائية

تلعب تركيا دورا بارزا في الشرق الاوسط باعتبارها دولة المنبع للمياه في منطقة الشرق الاوسط وذلك بسبب ارتفاع كمية هطول الامطار والثلوج فيه اذ تقدر كمية الامطار الساقطة بنحو ٦٠٠ مليار م^3 سنويا .والتي تغذي نحو ٢٦ نهرا رئيسا فيها[٦] .هناك مايقارب ايضا نحو ٩.٥ مليار م^3 من المياه الجوفية منها ٢.٤ مليار م^3 في منطقة حوض دجلة والفرات[٧] . بالاضافة الى ان هناك انهار داخلية كنهري سيحان وجيحان. اذ تبلغ حصة الفرد بأكثر من ٣٠٠٠ مليار م^3 سنويا من المياه المتجددة والبالغة نحو ١٩٦ مليار م^3 من داخل اراضي تركيا و٧ مليار م^3 من خارجها[٨] .

---

٣ - منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، مصدر سابق ص٢٧ .

٤- د. أبراهيم، احمد حسن، قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ مايس ١٩٩٧ ص ٣٩١-٣٩٣ .

٥- عبد الهادي، علي، المجال الحيوي التركي، رسالة دكتوراة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ١٩٩٧ ص.١٠٣

٦- الصالحي، ثائر محي الدين، الطاقة في تركيا، اطروحة ماجستير، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٩ ص٧٩ .

٧- د. محمد، صباح محمود، د. عباس، عبد الامير، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت ١٩٩٨ ص٤٨ .

٨- منظمة FAO. التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، مصدر سابق ص٢٧ .

وتشير البيانات الواردة في الجدول (١) الى مساحة حوضي نهردجلة وروافده ومعدل واردها السنوي ونهر الفرات وطولة ومساحة ومعدل واردة السنوي لعام ٢٠٠٦حيث يتضح بأن احواض معظم روافد نهر دجلة يقع القسم الاكبر منها في الاراضي العراقية،أذ تزيد هذه المساحة عن ٥٠% من مساحة الحوض لكل من الروافد الاربعة، بأستثناء رافد الخابور الذي تبلغ نسبة مساحة حوضة في العراق بنحو ٤٣.٥ %، والنسبة الاخرى البالغة ٥٦.٥ % تكون في تركيا[٩]، أذ بلغ معدل الوارد السنوي لنهر دجلة مع روافده نحو (٤٨.٢) مليار م^3 خلال الفترة ١٩٩٩/ ٩٧٩[١٠] بينما تناقص معدل واردها السنوي مع روافده الى (٤٤.٦٠٠) مليار م^3 لعام ٢٠٠٦، نتيجة المشاريع التخزينية لتركيا على حوض دجلة. اذ نجد ان وارد نهر دجلة الرئيسي والخابور يتكون معظمة داخل الاراضي التركية. ولكن وارد نهر الزاب الكبير يتكون الجزء الاكبر منه البالغ نسبته ٥٨ % في الاراضي العراقية، والباقي في الاراضي التركية اما الزاب الصغير فتساهم ايران بنسبة ٣٦% من وارده السنوي .

جدول(١) يبين الايرادات المائية السنوية لنهري دجلة وروافدها والفرات لعام ٢٠٠٦

النهر	الطول	مساحة الحوض***	معدل الوارد	نسبة الوارد****		
	كم	كم ٢	السنوي مليار /م^3	العراق	تركيا	ايران
دجلة الرئيس*	١٩٠٠ منه (١٤١٨) كم داخل العراق	٤٦٧٠٠ خارج العراق	١٨.٥٠٠	-	%١٠٠	-
الخابور	١٦٠	٦٢٧٠	٢.١٠٠	-	%١٠٠	-
الزاب الكبير	٤٠٠	٢٦٤٧٠	١٣.٥٠٠	%٥٨	%٤٢	-
الزاب الصغير	٤٠٠	٢٢٢٥٠	٥.٦٠٠	%٦٤	-	%٣٦
العظيم**	٢٢٥	١٠٧٨٠	٠.٨٠٠	١٠٠ %	-	-
ديالى	٣٨٦	٣٢٠٠	٤.١٠٠	٤١ %	-	%٥٩
مجموع نهر دجلة	١٩٠٠	٣٤٠٥٠٠	٤٤.٦٠٠	%٣٢	%٥٦	%١٢
الفرات	٢٩٤٠ منه (١١٨٠) كم داخل العراق	٤٤٤	٢٠.٦٠٠			

*الايراد السنوي لنهر دجلة الرئيس يمثل كمية المياه الواردة الى العراق عند الحدود التركية .
** الايراد السنوي لرافد العظيم من داخل العراق فقط وبقية الروافد من المنبع الى المصب في نهر دجلة .
*** تم اضافة مساحة الحوض لنهري دجلة والفرات الى الجدول من وزارة الري- الهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري- قسم المدلولات المائية- انهار العراق- دجلة والفرات- بغداد- ١٩٩٠ ص٦.
**** تم اضافة نسبة الوارد الى نهر دجلة الى الجدول من وزارة الري- الهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري- قسم المدلولات المائية- انهار العراق- دجلة والفرات- بغداد- -١٩٩٠ ص٦ .
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة ٢٠٠٦، العراق- بغداد، حزيران ٢٠٠٧ .ص٤ .

٩– لافي، صبرية احمد، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٩٤ ص ٧٣ .
١٠- الناصح، احمد كامل حسين، واقع أستخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ م، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ن ص ٢٦ .

من الواضح ان الوارد المائي لنهر دجلة الرئيسي الذي يمكن لتركيا ان تتحكم به يبلغ نحو ٢٦.٦ مليار م^3 سنويا المتمثل (بوارد نهر الخابور ودجلة الرئيسي ونسبة ٤٢% من الزاب الكبير) . الامر الذي يعكس مدى الاثار السلبية للسياسة المائية التي تقوم بها تركيا .

اما نهر الفرات حيث يشيرالجدول اعلاه الى طول النهر والبالغ من منبعة حتى مصبة ٢٩٤٠ كم منها ١١٨٠ كم داخل العراق، والباقي موزعة بين تركيا وسوريا. وان مساحة حوضة تقدر بنحو ٤٤٤ الف كم٢ موزعة في الدول الثلاث (تركيا،سوريا، العراق) أضافة للسعودية التي تقع نسبة ١٥ % من حوض النهر في اراضيها .

ومن الجدير بالذكر ان نهر الفرات وكما هو معروف بانه ينبع من منطقة روم التركية، ويتكون النهر من التقاء نهري فرات صو (الشمالي) والبالغ طولة حوالي ٤٠٠ كم ومراد صو (الجنوبي) والذي يبلغ طوله ٦٠٠ كم[١١] .أذ يخلو نهر الفرات من اي رافد في الاراضي العراقية بأستثناء الوديان التي تصب في مياها أثناء مواسم الامطار. لذلك فأن النسبة العظمى من الوارد السنوي للنهر تاتي من خارج العراق .

اما الوارد السنوي للنهر فكان يبلغ ٣٣.٠٢ مليار م^3 في عام ١٩٧٢م[١٢]، اخذ هذا المعدل بالتناقص بنحو ٢٩ مليار م^3 خلال الفترة ٩٧٩ / ١٩٩٩[١٣]. الى ان وصلة معدل وارده السنوي ب ٢٠.٦٠٠ مليار م^3 في عام ٢٠٠٦ م في داخل الاراضي العراقية. ويرجع سبب ذلك الى قيام تركيا ببناء عدة مشاريع متلاحقة على هذا النهر وفق برامج سياستها المائية التي يتيح لها التحكم بنحو اكثر من ٨٨ % من معدل الوارد السنوي لنهر الفرات بسبب انخفاض مشاركة كل من سوريا والعراق التي لا تتجاوز ١٢% من معدل الوارد السنوي للنهر[١٤].

ثانيا: المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات

١- مشروعات نهر الفرات

تعود المحاولات الاولى لتطوير حوض الفرات الى عام ١٩٣٠ م عندما تأسست مؤسسة أعمال المياه التركية[١٥]، وشرعت في تنفيذ برامجها بعد منتصف الستينات، وهي منذ ذلك التاريخ مستمرة في اعمال التطوير. ومن ابرز المشاريع التي خططت لانشائها وتم تنفيذها من الشمال الى الجنوب.

11-Resod, labirak, Geography of Turkey, University of Ankara, Directorate General of press and pronxition Areavu, N.D, 1988

١٢- الرواي، احمد عمر، مشكلات المياة بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراة / كلية الادراة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٩ ص ٣٠ .

١٣- الناصح، احمد كامل حسين، واقع أستخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨ .

١٤- الرواي، احمد عمرن نفس المصدر اعلاة، ص٣ .

١٥- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة دراسات تركية رقم (١٥)، بغدا، ١٩٨٤، ص٢٤ .

أ- مشروع سد وخزان كيبان

وهي من المشاريع الكبيرة في تركيا، وتقع خارج الـ GAP. اذ يهدف هذا المشروع الى عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخزان ٣٠.٧ مليار م^3 من المياه [١٦] .

ب- مشروع قره قايا .

وهو ثاني المشاريع الكبيرة بعد سد كيبان التي انشاتها تركيا على المجرى الرئيسي لنهر الفرات. ويهدف الخزان الى السيطرة على مياه الفرات واستعمال المياه المخزونة بهدف توسيع الرقعة الزراعية وري اراضي جديدة اذ يهدف لارواء[١٧] .

١- سهل اورفة- هران

٢- سهل ماردين- جيلان بنار

٣- نسيبين- هلوان

٢- مشروع الفرات الاسفل، ويتالف من:

أ- سد وخزان اتاتورك

تم وضع حجر الاساس له في ٣- ١١- ١٩٨٣ وانجز في مدة عشرين شهرا[١٨]، وأصبح جاهزا لآستقبال المياه منذ شهر كانون الثاني من عام ١٩٩١ وانتهى العمل به بشكل نهائي في تموز من عام ١٩٩٢ م[١٩] .

يعد هذا المشروع بمثابة القلب النابض بالنسبة لبقية المشاريع المقامة على حدود نهري دجلة والفرات، ويمثل من اكبر المشاريع الستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا، كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم، اذا يبلغ قدرته الاستيعابية ٤٨.٧ مليار م^3 لاهداف متعددة الاغراض والاستخدامات .

ب- نفق أورفة

وهو يعتبر من الاعمال التكميلية لمشروع سد وخزان اتاتورك، اذ بدأ العمل به عام ١٩٧٨ وانتهى عام ١٩٩٢، ان هذه المنظومة تعد اطول المنظومات المائية في العالم حيث تعمل على تحويل مياه الفرات من مجراها الطبيعي الى مجرى صناعي، وذلك لارواء ١٤١٥٣٥ هكتار وبهذا يهدف المشروع الى تغيير المناطق غير المنتجة الى اراض مروية منتجة.

ج- مشروع ري ماردين- جيلان بنار

د - مشروع ري سيفيرك- هلوان

ه- مشروع ري بوزوفا

٣- مشروعات الفرات الحدودي .

لقد بدا العمل بتنفيذ هذا المشروع من عام ١٩٨٢ وانتهى بعام ١٩٨٧، أذ يهدف الى ارواء مساحة تقدر بـ ٢٣ الف هكتار من سهول ارابان .

١٦- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، مصدر سابق، ص ٣٤

١٧- نفس المصدر أعلاه، ص ٣٧ .

١٨- الجهماني، يوسف ابراهيم، ثرثرة فوق المياه، الطبعة الاولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩ ، ص٢٣ .

١٩- علي، حسن علي بن، الآمن المائي العربي، حقائق وأرقام ، دارالبراق، دمشق، بدون سنة الطبع ، ص٩٥ .

٤- مشروع سروج- بازكي

انتهى العمل بهذا المشروع في عام ١٩٩٩ وهو مشروع كبير تصل الطاقة الاستيعابية الى ٢٣ مليون م^3 يهدف المشروع لارواء ١٤٦٥٠٠ هكتار .

٥- مشروع اديامان- كاهته .

يهدف هذا المشروع لارواء مساحة زراعية تقدر ب ٧٧٤٠٩ هكتار من اراضي محافظة اديامان .

٦- مشروع أديامان- جوكصو- أرابان

انتهى تنفيذ المشروع سنة ١٩٩٦ م، أذ يهدف الى ارواء ٧١٥٩٨ هكتار .

٧- مشروع غازي عنتاب

ويتكون من عدة سدود هم سد خزان هانج بسعة ١٠٠ م^3 وقد انجز في عام ١٩٨٨ م وسد قايجك وسد كمكن- كيمدفان ويهدف الى ارواء ٧٤٣٤٠ هكتار.

يتضح مما سبق شرحة، ان مجموع مساحة الآراضي الزراعية المروية ضمن الـ GAP في حوض الفرات يبلغ ١٠٨٣٤٥٨ هكتار .

ويوضح الشكل (١) مخطط الفرات لبيان المشاريع المقامة على حوض الفرات

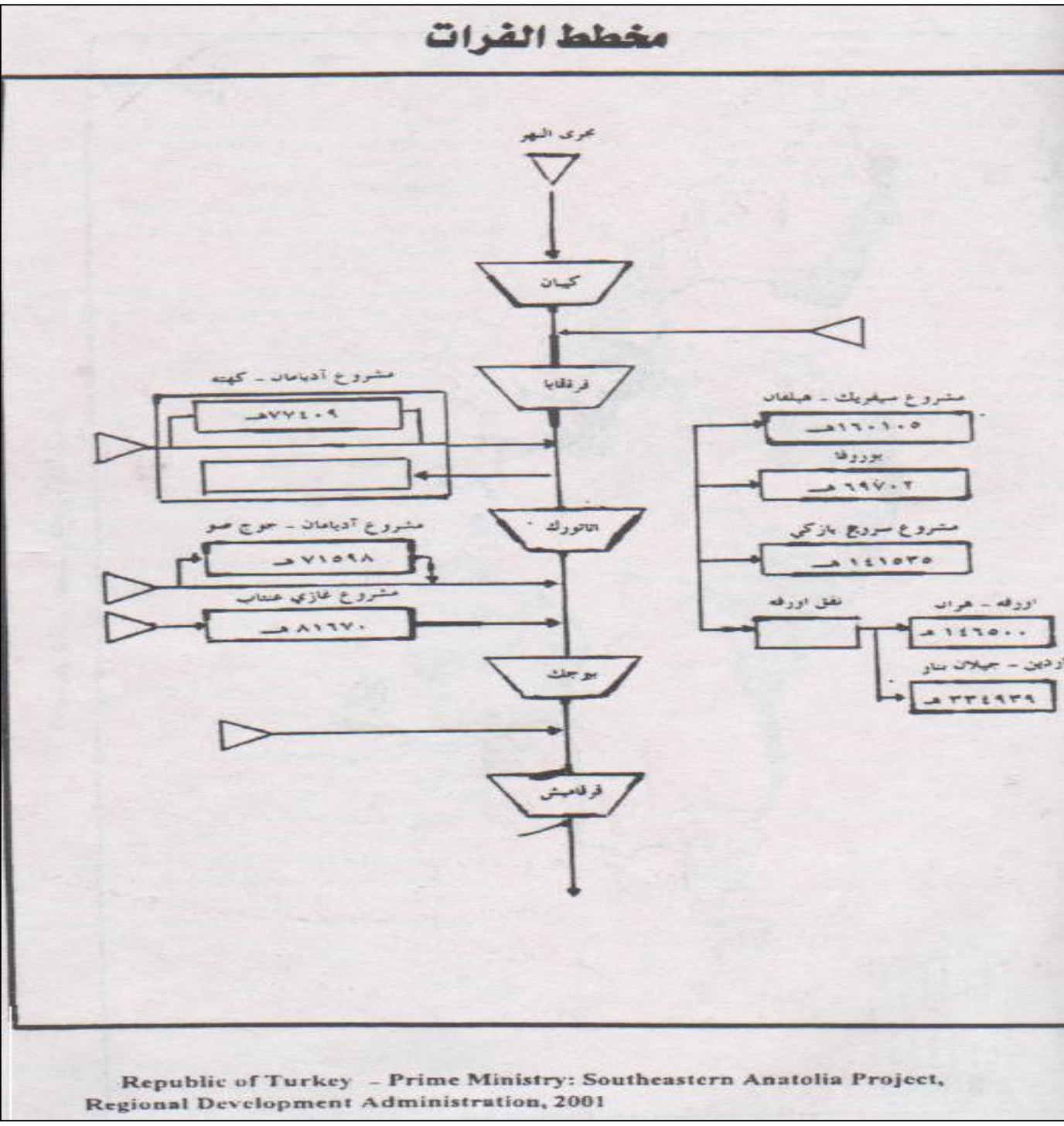

مشروعات نهر دجلة

لقد تم انشاء عدة سدود على نهر دجلة، على الرغم من صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض نهر دجلة لاسباب طوبوغرافية .

ومن ابرز المشاريع المنجزة والمزمع انشاءها ضمن ال GAP في حوض نهر دجلة هي :

١- مشروع دجلة- كرالكزي

يهدف المشروع الى ري الاراضي الزراعية بمساحة ١٢٦٠٨٠ هكتارا من اراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة، منها ٥٢٠٣٣ هكتارا تروى سيحا و ٧٤٠٤٧ هكتارا تروى ضخا.

٢- مشروع باتمان

تم البدء بالمشروع في عام ١٩٨٦ وانتهى في سنة ١٩٩٢ ويهدف المشروع الى ري ٣٧٧٤٤ هكتارا سيحا وضخا.

٣- مشروع باتمان- سلوان

انتهى انجاز المشروع في عام ٢٠٠١ وبعدة مراحل ، يهدف المشروع الى ري اراضي زراعية تقدر بـ ٢١٣ الف هكتار من الاراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا .

٤- مشروع كارزان

يهدف لارواء اراضي حوض كارزان بنحو ٦٠الف هكتار من اراضي الحوض أذ ان نحو نصف مساحة الاراضي المروية تروى بالآسالة ويروى البقية عن طريق الضخ .

٥- مشروع اليسو

(ويعد سد (اليسو) من اكبر السدود التي تبنى على مجرى نهر دجلة، وهو محط جدل كبير منذ سبعينيات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة آثاره السلبية على مختلف اوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة. ونقل الناطق الرسمي عن وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد قوله: ان تقارير صحفية، نشرت مؤخرا، اكدت ما ذهبت اليه الوزارة من ان المشاريع الاروائية التركية التي ستقام على نهر دجلة في الجزء التركي منه، وخاصة سد (اليسو) ستتسبب في حرمان آلاف الهكتارات الواقعة في الاراضي العراقية من المياه. وكانت وزارة الموارد المائية قد كشفت في وقت سابق عن ان المشاريع الاروائية التي تعتزم تركيا انشاءها على نهر دجلة ستؤدي الى خفض كميات المياه الواردة الى العراق بنحو (١١) مليار متر مكعب في السنة الواحدة، اي ما يعادل اكثر من نصف كمية المياه التي تصل العراق حاليا عبر نهر دجلة، والتي تقدر بنحو (٢٠) مليار متر مكعب في السنة.) [٢٠] .

٦- مشروع الجزيرة .

وهو يضم عدة مشاريع منها

- مشروع سد الجزيرة
- مشروع ري سلوبي
- مشروع نسيبين – جزيرة – ايدل

٢٠- جريدة المدى، الموارد المائية: حملة دبلوماسية دولية لشرح تأثيرات المشاريع الاروائية التركية على واقع المياه في العراق
تقاير المدى، الاحد ٢٤-٩-٢٠٠٦ . موقع الجريده على الانترنت (www.almadapaper.com).

ويوضح الشكل (٢) مخطط دجلة والذي يبين فيه المشاريع المقامة على حوض دجلة .

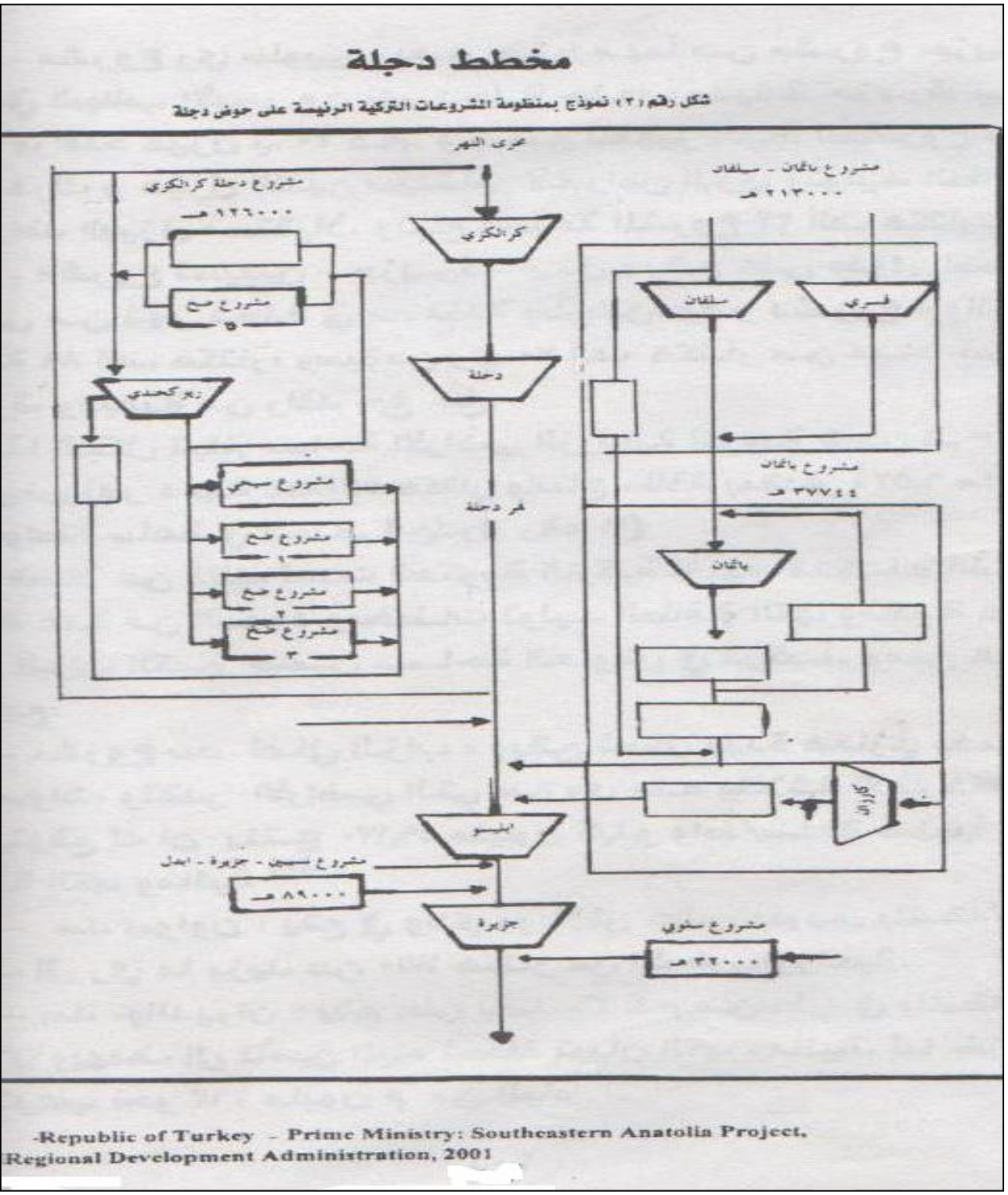

يتضح مما تقدم ان برامج السياسة المائية المتمثلة ببناء وتنفيذ المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات قد ادت وستؤدي الى انخفاض كبير في حجم الواردات المائية الداخلة الى الاراضي العراقية بشكل عام وبتناقص كبير في حجم مياه الري بشكل خاص، وبالتالي سيؤدي هذا بالضرورة الى انخفاض الانتاجية الزراعية وبالاخص من الحبوب في الاراضي الزراعية في العراق وبمعنى اخطر تهديد الامن الغذائي الوطني .

- ماهي أسباب السياسة المائية التي تنتهجها تركيا والموجعة للعراق .....؟

ان تركيا ومنذ فترة طويلة تسعى لتحقيق هدفين استراتيجين مهمين:

١- ازدادت مطالبة تركيا بالعضوية التامة في المجموعة الاوربية في عهود الجنرال كنعان ايفرن وتوركوت اوزال وسليمان ديميريل، ورغم ترشحها في عام ١٩٩٩ فلا يزال هذا الطموح متفاعلا حتى اليوم.

٢- لقد عمدت تركيا لان تكون مصدرا رئيسيا لمختلف المنتجات ، بأستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والصناعية الزراعية والتجارة الدولية، بهدف بناء مصالح اقليمية واسعة في الشرق الاوسط ومع الجمهوريات الثماني المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا بعد عام ١٩٩٠ م.

ثالثا : اهداف السياسة المائية التركية

من الواضح للعامة بأن السياسة المائية التركية ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصاريف المياه نهري دجلة والفراتن والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا بذلك، وأنما هي مشاريع أنمائية في تصور الحكومة التركية متكامل الآغراض ومتعدد الآهداف، منها أهداف سياسية وأقتصادية وأجتماعية وستراتيجية.

يمكن تقسم اهدافها بأختصار الى قسمين رئيسين هما :

١- الاهداف السياسية

لقد اقرت الامم المتحدة عام ١٩٩٤ م القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، أذ تم تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يؤمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية .

ولكن نجد ان تركيا قد اغمضت عيناها أمام كل القوانيين الدولية، معتبرة نهري دجلة والفرات مياه تركية. وان حصة العراق وسوريا منها هي عبارة عن مياه ماوراء الحدود وليس من حق اي من الدولتين (العراق- سوريا) اي شي منها .

ومن بين اهم الاهداف السياسية من وراء السياسة المائية التركية هي :

١- المماطلة قبل الوصول الى اتفاق حولة تقسيم المياه مع سوريا والعراق وترك ورقة المياه مفتوحة أطول مده ممكنة ليمكنها ذلك من تنفيذ كامل مشروعاتها المائية، وللمساومة بها مستقبلا لتحقيق مصالحها .

٢- تحاول تركيا نشر مبدأ جديد من خلال العلاقات الدولية من خلال سياسته المائية وهو بيع المياه للعرب وغيرهم.

٣- استخدام ورقة المياه كورقة ضغط ضد الاطراف العربية (العراق وسوريا) من خلال التحكم بتصاريف نهري دجلة والفرات لتحقيق أهداف سياسية .

٤- أرغام العرب على قبول التعامل مع الكيان الصهيوني والتعاون معه بشكل دائم من خلال ربط قضية السلام بالمنطقة العربية .

من الواضح ان السياسة المائية التركية اخذت تتوسع على حساب المصالح الوطنيه العليا واهدافه ومخططاتها واصبحت تندرج سياساتها المائية ضمن مخططات السياسة الامريكية لربط قضية المياه بالمنطقة بقضية النفط من جهة وقضية مفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني من جهة اخرى

٢- الاهداف الاقتصادية

تركز تركيا في منطقة جنوب شرقي الاناضول لاجل تنمية هذه المنطقة وذلك باستغلال موارد المياه المتوفرة فيها على حساب الدول المتشاطئة، لذلك من بين اهم الاهداف الاقتصادية في سياستها المائية :

١- تعتبر تركيا ان مياه نهري دجلة والفرات هي موارد طبيعية تركية لذلك من بين اهدافة هو استثمار تلك الموارد بهدف عرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العربي ومنه العراق وهذا ما اكده المستشار الاقدم في وزارة الطاقة التركية بقولة بمناسبة افتتاح سد كيبان ((بما ان العراق بلد نفطي غني بالوقود والغاز الطبيعي. فيصبح بالامكان أعطاءة كمية اكبر من المياه مقابل بيع النفط العراقي لتركيا بأسعار مخفضة))[٢١] .

٢- تهدف تركيا لتحقيق حلمها الكبير في ان تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط، مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم[٢٢] .

٣- تهدف تركيا من سياستها المائية الى تحويل اقليم ال GAP المتخلف الى منطقة سياحية وخلق فرص عمل التي تقدر بنحو ٢٥٠ الف فرصة عمل للآكراد وبالتالي استتباب الامن في الاقليم .

٤- وتهدف ايضا الى التنمية الزارعية في منطقة ال GAP بحلول عام ٢٠٢٠ م من خلال زيادة مساحة الاراضي المروية من حوض دجلة من ٠.٢٨ مليون دونم الى نحو ٢.٢٣ مليون دونم وتوسيع مساحة الاراضي المروية من ٢ مليون دونم في حوض الفرات الى نحو ٦ مليون دونم[٢٣] .

---

٢١ - محمد جواد مبارك، أثر المياه في العلاقات الدولية، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ١٩٩٤ م، ص ٤ ٤ .

٢٢ - د. عوني السبعاوي، التأثير الصهيوني في المشاريع التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، ندوة الموارد المائية، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية ١٩٩٣ن ص٢١٥ .

٢٣ - وزارة الموارد المائية (الري سابقا)، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا تقرير غير منشور ١٩٩٦ م .

رابعا: موقف السياسة المائية التركية من القانون الدولي

منذ القرن ١٨ ميلادي وضعت معاهدات واتفاقيات دولية وبرتوكولات تؤكد على حق كل الدول المتشاطئة باستخدام المجرى المائي الدولي دون الاضرار بألاخرين. اذ صدرت نحو ١٣ اتفاقية وبيان مشترك حول تنظيم الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات[٢٤]، مبتدأ بمعاهدة لوزان الموقعة بين دول الاحتلال (فرنسا وبريطانيا) عام ١٩٢٠ م، ومعاهدة لوزان الثانية عام ١٩٢٣ م (معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء) وانتهاءا بالبيان المشترك الذي اصدر بدمشق كانون الثاني ١٩٩٣ م .

من هنا نجد من خلال هذا الاتفاقيات ان تركيا معترفه ضمنيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وضرورة تقاسم المياه بين الدول الثلاث وفقا للقانون الدولي .

ولكن نرى أن العراق طالبة في عام ١٩٨٨ بزيادة التصريف المتفق عليه بكونة اتفاق مؤقت يزول بأنتهاء ملئ خزان اتاتورك الا ان تركيا وخلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩٤ لم تمرر سوى ٣٨٨ م^3/ ثا. واذا علمنا بانه هذه الحصة من التصريف وبموجب الاتفاق السوري العراقي عام ١٩٨٩ م الذي اصبح نافذ المفعول من ١٦-٤- ١٩٩٠ يقضي بان تكون حصة العراق من المياه ٥٨ % والحصة المتبقية والبالغة ٤٢ % لسوريا، فأنه يصبح معدل الوراد المائي للعراق وفق هذا التصريف ١١ .٨ مليار م^3 كمعدل سنوي للفترة من ١٩٩٠/ ١٩٩٤[٢٥] وهي كمية لا تلبي حاجة العراق من المياه.

وهنا يجدر الاشارة الى عدم رغبة تركيا بأي اتفاق او تفاوض مستقبلا مع الدول المتشاطئة (العراق وسوريا) وهذا ناجم عن قناعتها المطلقة بسيادتها على حوضي دجلة والفرات .

٢٤- دراسة المركز العربي في المناطق الجافة والقاحلة، الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ١٦-١٩ .

٢٥- وزارة الموارد المائية (الري سابقا)، بيانات غير منشورة

المبحث الثاني/ تأثير السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق

لقد كانت وما زالت اثر السياسة المائية التركية على نمو الانتاج والانتاجية الزراعية في العراق سلبي وذلك لما افرزتة هذه السياسة من مشاكل على كمية ونوعية المياه الواصلة للاراضي العراقية، لذلك سيتم توضيح اثر السياسة في ٣ محاور وهي مشكلة تملح الاراضي الزراعية، مشكلة التصحر، أثرها على تنفيذ الخطط الزراعية .

المحور الاول/ تزايد مشكلة تملح الاراضي الزراعية

أن المياه تمثل العنصر الاساسي في الزراعة وتحتل ٩٢% من استخدامات المياه في العراق[٢٦]، ولهذا انشات مجموعة كبيرة من مشاريع الري .

لقد ادت السياسة المائية التركية الى التاثير على الواردات المائية الداخلة للعراق السنوية لمياة نهري دجلة والفرات ومن ثم الى ارتفاع نسبة الاملاح فيها متجاوزة بذلك النسب الاعتيادية مما أثر على ملوحة التربة، أذ ان ارتفاع نسبة الاملاح من ٥٠٠ -١٠٠٠ جزء بالمليون يؤدي الى تراكم الاملاح في التربة عند القيام بالري بهذه المياه بمقدار ٧.٥ طن /هكتار سنويا، وفق المقنن المائي البالغ ١٥ الف م^3 / هكتار [٢٧]. أذ بلغ حجم الاراضي القابلة للارواء المتملحة في مجموعها بنحو ١٣ مليون دونم .

ولا ننسى حجم الضرر للمساحات الزراعية الذي وصلة الى ٤٠ % من مساحة الاراضي المروية في حوض الفرات عندما تم التعويض في عام ١٩٩٠ من مياه بحيرة الثرثار التي تجاوزت ملوحة مائها ١٥٠٠ جزء. اي بنحو ١.٣ مليون دونم لتصبح اراضي غير منتجة[٢٨] .

وقد ادى السحب الكبير للمياه من قبل تركيا وزيادة الكميات المخزونة في البحيرات المقامة على نهري دجلة والفرات الى تبخر كميات كبيرة، أذ تقدر كمية المياه المتبخرة من الخزانات التركية بـ ٣ مليا رم^3 سنويا تكفي هذه الكمية لارواء ٧٢٠ الف دونم وان انخفاض المساحات المروية في العراق من ٧.٥ مليون هكتار عام ١٩٨٠ الى ٦ مليون هكتار عام ١٩٩٠ جاء نتيجة لتعرضها للملوحة[٢٩] .

٢٦- صادق، عبد الكريم، والبرغوثي، شوقي، مشكلات المياه في العالم العربي- أدارة الموارد النادرة- ورقة بحث (المياه في العالم العربي وأفاق واحتمالات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، تحرير بيتر روجز وبيتر ليدوز، دبي،١٩٩٨، ص٣٣ .

٢٧- الرواي، ساطع محمد، أنشاء السدود وتاثيرها على نوعية المياه، نقابة المهندسين الزراعيين، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٢ .

٢٨- علي عبد الهادي، المجال الحيوي التركي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادراة والاقتصاد،١٩٩٧، ص١٣٤ .

٢٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الاقتصادية المتبعة وانعكاساتها على استعمالات الموارد المائية وتنميتها في الزراعة العربية، دراسة مقدمة لوزراء الزراعة والري العرب، القاهرة،١٩٩٧، ص٢٩ .

- دور الدولة في استصلاح الاراضي

لقد عمدت وزارتي الزراعة والموارد المائي الى خطة لاستصلاح الاراضي في محافظات العراق، اذ يشير جدول (٢) الى مجموع مساحة الاراضي المستصلحة والبالغة نحو (٢٥٧١١٦٢) دونم منها (٤٧٧١٠٤) دونم في المحافظة واسط وبنسبة (١٨.٦ %) في حين بلغ مجموع مساحة الاراضي شبة المستصلحة (٢٩٤٧٨٤٢) دونم منها (٨٢٥٨٨٣) دونم في محافظة بابل وبنسبة (٢٨.٠ %) وبلغ مجموع مساحة الاراضي غير المستصلحة (٩٦١٩٦٥٢) دونم منها (٣٠٨٠٦٩٨) دونم في محافظة ذي قار وبنسبة (٣٢.٠%) فقط[٣٠] .

جدول رقم (٢) مساحة الآراضي حسب نوع الاستصلاح على مستوى المحافظات/ دونم

المحافظة	المستصلحة (دونم)	شبة المستصلحة (دونم)	غير المستصلحة (دونم)	المجموع
نينوى	٢١٤٣٩٠	٩٧٦٢	١٦٤٣٣٣	٣٨٨٤٨٥
كركوك	٢٤٦٢٧٠	٢١٨١٨٦	١٠٦٠١٩	٥٧٠٤٧٥
صلاح الدين	٢٥٣٧٩٨	١٤١٣٢٥	٣٧٣١٠٦	٧٦٨٢٢٩
ديالى	٣٨٩٢٥٧	٢٠٨٨١٥	٩٠٢٣٩٧	١٥٠٠٤٦٩
بغداد	٣٦١٥٥٧	٢٥٤٥٣٢	٢٦٨٦١٨	٨٨٤٧٠٧
واسط	٤٧٧١٠٤	١٢٩٢٨٢	١٥٧٨٥٨٢	٢١٨٤٩٦٨
الانبار	٧٩٠٠٠	١٤٧١٠٠	١٤١٧٧٠	٣٦٧٨٧٠
بابل	٣٧٣٤٢٤	٨٢٥٨٨٣	٢٨١٩٠٩	١٤٨١٢١٦
كربلاء	٣٩١٢	٢٣٣٣٠٨	١٢٧٨٠	٢٥٠٠٠٠
النجف	-	٢٥٨٨٩٩	-	٢٥٨٨٩٩
القادسية	١١٥٠٠٠	٣٧١٨٦٦	١١٦٧١٥٥	١٦٥٤٠٢١
المثنى	-	٣٨٨٨٤	٢٦٤٦٨٤	٣٠٣٥٦٨
ذي قار	١٥٩٥٠	١٨٠٠٠	٣٠٨٠٦٩٨	٣١١٤٦٤٨
ميسان	٤١٥٠٠	-	٨٩٧٣٥٠	٩٣٨٨٥٠
البصرة	-	٩٢٠٠٠	٣٨٠٢٥١	٤٧٢٢٥١
المجموع	٢٥٧١١٦٢	٢٩٤٧٨٤٢	٩٦١٩٦٥٢	١٥١٣٨٦٥٦

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الاحصاء الزراعي- مصدر سابق- ص٩

٣٠ - الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الاحصاء الزراعي- تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة ٢٠٠٦، العراق- بغداد، حزيران ٢٠٠٧. ص٢ .

المحور الثاني/ السياسة المائية التركية ومشكلة التصحر في العراق

لقد عرف مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام ١٩٩٢ التصحر (هو تدهور الاراضي في المناطق القاحلة وشبة القاحلة وشبة الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية)[٣١]. تتركز أثار السياسة المائية على ظاهرة التصحر في العراق على أمرين هما:

اولا :

ان تناقص الواردات المائية الواصلة للعراق من نهري دجلة والفرات تؤدي الى الاخلال بعملية استصلاح الاراضي الزراعية التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه من اجل عمليتي الغسل والبزل التي تتضمنها عملية استصلاح التربة المالحة، أذ تعتبر طرق الارواء التقليدية (مثل الري السيحي) أهم الاسباب في ارتفاع نسب الاملاح في مياه الارواء. أذ لا تقتصر عملية غسل التربة على كمية من المياة اللازمة لغسل واذابة الاملاح الموجودة في طبقة الاراضي فحسب، وأنما تحتاج ايضا الى كمية اخرى من المياه اللازمة لازالة المحلول الملحي وتعرف بمعدل الازاحة، وتكون كميتها اكثر من السعة الحقلية للتخلص من المحلول الملحي المتكون. وتقدر كمية المياه اللازمة لغسل دونم واحد من الارض نحو ٧٠٠٠ م٣[٣٢] .

ثانيا :

أن تناقص الواردات المائية سيؤدي الى عدم أمكانية زراعة كافة الاراضي الصالحة للزراعة. ومن ثم الحد من امكانية التطوير والتنمية الزراعية المروية واتساع المساحات غير المزروعة، مما يؤدي الى تملحها وتناقص انتاجيتها. أذ تقدر المساحات ألاجمالية التي يمكن اروائها على المدى المستقبلي في ضوء الانخفاض الوارد المائي لا تزيد عن ١٥.٨ مليون دونم[٣٣] .

31- FAO, The state of Food and Agriculture, Food security, some Macroeconomic Dimensions 1996, P83.

٣٢- د. عبد العال، شفيق ابرهيم، د. الراوي امين، استصلاح وتحسين التربة، جامعة السليمانية ١٩٨١ ، ص ١٠.

٣٣- المهندس صالح، وليد عيد الحميد، السياسات المائية في العراقن دراسة مقدمة لمؤتمر ستراتيجيات القطاع الزراعي، بغداد مايس ١٩٩٧ ، ص ٢ .

المحور الثالث/ أثر السياسة المائية على تنفيذ الخطط الزراعية

((ان سد اليسو والذي يعد اكبر سد سينشأ على نهر دجلة والذي ستبلغ تكاليفه ملايين الدولارات هو محط جدل كبير منذ فكرته الاولى في نهاية السبعينات لتأثيراته السلبية على عدد من المدن الكردية في تركيا اضافة الى ازالته لمواقع تأريخية مهمة اشورية ورومانية وعثمانية وتأثيراته السلبية الاكبر على العراق وبهذا الخصوص صرح ناطق رسمي بأسم وزارة الموارد المائية عن هذه التأثيرات قائلاً

ان كميات المياه الواردة الى العراق في نهر دجلة ستتأثر بشكل كبير عند اكمال تنفيذ مشروع سد أليسو حيث سيتحكم السد في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق.وان الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية- التركية هو (٢٠.٩٣) مليار متر مكعب /سنة وفي حالة تنفيذ المشاريع التركية من المتوقع ان ينخفض هذا الوارد الى (٧، ٩) مليار متر مكعب/ سنة وهو يشكل نسبة ٤٧% من الايراد السنوي لنهر دجلة، ان مثل هذا النقص في ايرادات النهر له انعكاسات خطيرة على العراق في مجالات (الزراعة، الشرب، توليد الطاقة، الصناعة، وبدرجة كبيرة انعاش الاهوار، البيئة) واكد الناطق الرسمي ان نسبة كبيرة من سكان العراق تعتمد في تأمين احتياجاتها من مياه الشرب والزراعة والاحتياجات الاخرى على نهر دجلة وتظهر الحسابات الفنية انه في حالة حدوث نقص مقداره (١) مليار متر مكعب/ سنة من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٦٢٥٠٠) هكتارفكيف الحال اذا انخفض الوارد المائي الى (٧، ٩) مليار متر مكعب/ سنة عند انشاء سد اليسو ستكون مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه (٦٩٦٠٠٠) هكتار من الاراضي المزروعة وهذا سيؤدي الى انخفاضاً كبيراً بمساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي وانعكاسات ذلك على دخول الفلاحين والمزارعين مما سيدفع بهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن، كما ستزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية وحصول تغيير في طقس العراق من خلال تكرار العواصف الرملية اضافة الى تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض انتاجها في المناطق المتاخمة للاراضي الزراعية التي ستقطع عنها المياه اضافة الى جفاف الاهوار طبيعيا.

وقال الناطق الرسمي بأسم وزارة الموارد المائية: عند قيام تركيا بتنفيذ سد اليسو سيؤدي في السنوات الجافة الى تقليص المياه المتدفقة بشكل حاد وخاصة بعد اكمال منظومة مشروع اليسو- جزرة (وهذا الاخير هو سد سيتم المباشرة به بعد انجاز سد اليسو) حيث سيتم تحويل كافة المياه الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الحدود الدولية (التركية- العراقية) وسيؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على بيئة العراق وحرمان الكثير من السكان القاطنين على النهر من امدادات مياه الشرب))[34] .

أما نهر الفرات فنتيجة سحب كميات كبيرة من مياهة من خلال بناء السدود والخزانات على هذا النهر أدت الى اضطراب لنحو ٣٣% من السكان وتعرض ٥٩% من الاراضي للجفاف[٣٥] لحقة الضرر بمراكز ٧ من محافظات يسكنها أكثر من ٧.٥ مليون نسمة. كما ان بناء المشاريع المائية على النهر عام ١٩٩٠ م ادى الى تعثر في تنفيذ الخطة الزراعية مما أدى ذلك الى خسارة قدرت بنحو ٤.٥ مليار دولار[٣٦] .

اذن هناك حقيقة واحدة وهي ان توفر المياه يبقى المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بالعراق وليس الاراضي لذلك تتجسد خطورة ما تقوم به تركيا من الاستحواذ على نهري دجلة والفرات كمحدد رئيسي امام تنفيذ برامج الخطط الزراعية في العراق.

---

٣٤ - جريدة البيئة، انشاء سد اليسو على نهر دجلة سيخفض الوارد المائي إلى العراق، الأحد، ٢٧ أغسطس، ٢٠٠٦. موقع الجريدة على الانترنت (www.4eco.com).

٣٥ -د. السبعاوي، عوني، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شرقي الاناضول على الامن القومي، ندوة الموارد المائية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص١٠ .

٣٦ - جريدة القبس، مقابلة مع وزير الري العراقي، العدد ٦٣٦٧ في ٢٧ – ١- ١٩٩٠

ألآستنتاجات

لقد خلصت الدراسة الى جملة نتائج تؤشر خطورة الموقف بالنسبة لحجم ونوعية الواردات المائية لنهري دجلة والفرات الداخلة الى العراق، بسبب السياسة المائية التركية، والتي يمكن ايجازها بالاتي:

١- ان معدل الواردات المائية السنوية قد شهد تناقصا لكلا النهرين، أذ ان معدل الوراد المائي السنوي لدجلة مع روافده قد انخفض من ٤٨.٢ مليار م^3 خلال الفترة ٩٧٩ /١٩٩٩ الى ٤٤.٦

مليار م^3 في عام ٢٠٠٦، بينما تناقص معدل وارد نهر الفرات من ٢٩ مليار م^3 خلال الفترة ٩٧٩/ ١٩٩٩ الى ٢٠.٦ مليار م^3 في عام ٢٠٠٦. وهذا يدل وبضوح تام ان سبب التناقص في الوارد المائي يعود الى بناء السدود والمشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات من قبل الجارة تركيا .

٢- كمية المياه التي تصل العراق حاليا عبر نهر دجلة (عند حدود تركيا وبدون روافده) والتي تقدر بنحو (٢٠) مليار متر مكعب في السنة، سوف تصل ١١ مليار م^3 في السنة الواحدة ،نتيجة المشاريع الاروائية (سد اليسو) التي تعتزم تركيا انشاءها على نهر دجلة.

٣- لقد كانت للسياسة المائية التركية الاثر السلبي على الاراضي الزراعية في العراق نتيجة تضرر الاخيرة بزيادة تملح التربة وانتشار ظاهرة التصحر في مساحات زراعية واسعة. حيث بلغت الاراضي الزراعية المتملحة نتيجة تلك السياسات نحو ١٣ مليون دونم في مجموعها .

٤- كما ان السياسة المائية التركية تعدت هذا الاثر السلبي ليشمل بذلك تدهور واعاقة برامج الخطط الزراعيةحيث تظهر الحسابات الفنية انه في حالة حدوث نقص مقداره (١) مليار متر مكعب/ سنة من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٦٢٥٠٠) هكتارفكيف الحال اذا انخفض الوارد المائي الى (٧، ٩) مليار متر مكعب/ سنة عند انشاء سد اليسو ستكون مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه (٦٩٦٠٠٠) هكتار من الاراضي المزروعة وهذا سيؤدي الى انخفاضاً كبيراً بمساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي وانعكاسات ذلك على دخول الفلاحين والمزارعين مما سيدفع بهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن. وبالتالي ترك الاراضي الزراعية وعدم التمكن من وضع خطة زراعية متكاملة .

التوصيات

لا بد من وضع تصورات حول السبل الكفيلة لحل المشاكل الخاصة بشحة المياه بما يجعلها موازية للاحتياجات المطلوبة من مياه الري خلال العقدين القادمين من القرن القادم، ولكون هذا الموضوع يمس الامن الغذائي الوطني كان لابد وضع توصيات يمكن ايجازها بالنقاط التالية :

١- اقترح ان تبدأ وزارتي الموارد المائية والزراعة بأنشاء وتنفيذ مشاريع تخزينية أستراتيجية ضخمة على نهر دجلة وما تبقى من مياه من نهر الفرات، ومن الجدير بالذكر ان وزارة الموارد المائية نفذت عدد لا يستهان به من السدود بالعراق الا انه لا تتناسب مع حجم السدود بتركيا، مع استمرار التفاوض مع الجارة تركيا للخروج بأنسب الحلول ترضي كلا الطرفين.

٢- اقترح ان تكون هناك ارشادات مكثفة وجاده من خلال وسائل الاعلام للمزارعين، وأجراءات قانونية بحق المخالفين من المزراعين في استخدام المقننات المائية المحدده لكل محصول زراعي .

٣- وضع مقاييس الري اللازمة في منافذ المياه للحقول الزراعية

٤- وضع موضوع تسعيرة مياه الري موضع الجدية والتطبيق في الاراضي الزراعية .

٥- أتباع سياسة الزراعة المحمية كلما امكن ذلك، أذ تضمن هذة الزراعة الحصول على زيادة الانتاج تتراوح بين ١٥ - ٢٠ ضعف من وحدة المساحة وبكمية من المياه لا تتجاوز ٥٠% مقارنة بالزراعة المكشوفة ·

٦- توسيع من نطاق استخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط، لاجل تقليل الضائعات المائية الكبيرة في الري السيحي.

٧- العمل الجاد على كري نهري دجلة والفرات ابتدأ من دخولهما الى الاراضي العراقية وذلك لاجل زيادة منسوب المياه وتخفيض نسبة الاملاح فيها.

المصادر

أ- المصادر باللغة العربية :

- الرسائل والاطاريح :A

١- الصالحي، ثائر محي الدين، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٩ .

٢- الرواي، احمد عمر، مشكلات المياة بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراة/ كلية الادراة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٩ .

٣- الناصح، احمد كامل حسين، واقع أستخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ م ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٤ - علي عبد الهادي، المجال الحيوي التركي، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادراة والاقتصاد،١٩٩٧ .

٥- لافي، صبرية احمد، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني- رسالة دكتوراه، كلية الاداب- جامعة بغداد ١٩٩٤ .

٦- محمد جواد مبارك، أثر المياه في العلاقات الدولية، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ١٩٩٤ م .

- المجلات والصحف:B

١- الجهماني، يوسف ابراهيم، ثرثرة فوق المياه، الطبعة الاولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،١٩٩٩ .

٢- جريدة البينة، انشاء سد اليسو على نهر دجلة سيخفض الوارد المائي إلى العراق، الأحد، ٢٧ أغسطس، ٢٠٠٦. موقع الجريدة على الانترنت (www.4eco.com).

٣- جريدة القبس، مقابلة مع وزير الري العراقي، العدد ٦٣٦٧ في ٢٧ – ١- ١٩٩٠ .
٤-جريدة المدى، الموارد المائية: حملة دبلوماسية دولية لشرح تأثيرات المشاريع الاروائية التركية على واقع المياه في العراق تقارير المدى، الاحد ٢٤-٩-٢٠٠٦ . موقع الجريدة على الانترنت (www.almadapaper.com) .
٥- سارة، فايز (كاتب سوري) سوريا وجواره ..... مشكلة المياه- صحيفة الوطن العمانية -٢٦ تشرين اول ٢٠٠٦ .
راجع الموقع http://www.thisissyria.net/2006/10/26/mediaarticles/11.html

C- الدراسات والبحوث:

١- د. أبراهيم، احمد حسن، قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ مايس ١٩٩٧ .
٢- د. السبعاوي، عوني، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شرقي الاناضول على الامن القومي، ندوة الموارد المائية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣ .
٣- صادق، عبد الكريم، والبرغوثي، شوقي، مشكلات المياه في العالم العربي- أدارة الموارد النادرة- ورقة بحث (المياه في العالم العربي وأفاق واحتمالات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، تحرير بيتر روجز وبيتر ليدوز، دبي،١٩٩٨ .
٤- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة دراسات تركية رقم (١٥)، بغداد، ١٩٨٤ .
٥- ساطع محمد الرواي، أنشاء السدود وتاثيرها على نوعية المياه، نقابة المهندسين الزراعيين، بغداد، ١٩٨٨ .
٦- علي، حسن علي بن الآمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دار البراق، دمشق، بدون سنة الطبع .
٧- د. عبد العال، شفيق ابرهيم، د. الراوي امين، استصلاح وتحسين التربة، جامعة السليمانية ١٩٨١ .
٨ - د. عوني السبعاوي، التأثير الصهيوني في المشاريع التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، ندوة الموارد المائية، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية ١٩٩٣ م .
٩- منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، هولندا نيسان/ ١٩٩١ .
١٠- د. محمد، صباح محمود، د. عباس، عبد الامير، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت ١٩٩٨ .
١١- المهندس صالح، وليد عيد الحميد، السياسات المائية في العراق، دراسة مقدمة لمؤتمر ستراتيجيات القطاع الزراعي، بغداد مايس ١٩٩٧ .

D- المنظمات والتقارير:

١- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الاحصاء الزراعي- تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة ٢٠٠٦ ، العراق- بغداد، حزيران ٢٠٠٧ .
٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الاقتصادية المتبعة وانعكاساتها على استعمالات الموارد المائية وتنميتها في الزراعة العربية، دراسة مقدمة لوزراء الزراعة والري العرب، القاهرة، ١٩٩٧ .
٣- دراسة المركز العربي في المناطق الجافة والقاحلة، الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، ١٩٩٧ م .
٤- منظمة الفاو، مؤتمر القمة العالمي للاغذية، الدور الرئيسي للمياه، المجلد ٢، الوثائق الفنية الاساسية، ١١٠، ١٩٩٦ .

٥- وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور ١٩٩٦ .
٦- وزارة الري، بيانات غير منشورة .

ب: المصادر الاجنبية

١- Resod, labirak, Geography of Turkey, University of Ankara, Directorate General of press and pronxition Areavu, N.D, 1988 p.35.
٢- FAO, The state of Food and Agriculture, Food security, some Macroeconomic Dimensions 1996, P83.